

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030

حمد بن خالد بن حمد الحواس*

الملخص _ هدفت الدراسة إلى معرفة واقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، ومن ثم وضع تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من فئتين، الأولى: جميع القيادات في أربع جامعات، وهم وكلاء الجامعة، وعمداء الكليات، ووكلاء الكليات، ورؤساء الأقسام، والمديرون في مكاتب الشراكة وريادة الأعمال، وعددهم (801). والثانية: نسبة من القيادات في أكبر شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية بشركة الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء (121) فرداً. وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة ضرورة تنسيق الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص لمراجعة المناهج الدراسية بناء على احتياجات سوق العمل، ووجود أعضاء من القطاع الخاص في مجلس أمناء الجامعة، والسماح لمؤسسات القطاع الخاص بالاستفادة من الورش والمختبرات التابعة للجامعات، وقيام الجامعات بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشاكل مؤسسات القطاع الخاص وتسويقها. كما خرجت الدراسة بتصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: الجامعات، القطاع الخاص، رؤية المملكة 2030م.

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع

الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030

الجديدة، ودراسة كل ما ينشر عن براءات الاختراع والأفراد، فضلاً عن دفع القوى العاملة لسوق العمل للقطاع الخاص الأمر الذي يرفع من كفاءة القطاع الخاص لما له من دور في المساهمة في جعل تلك العلاقة إيجابية ومستمرة وفعالة. كالمشاركة البحثية وإنشاء الكراسي العلمية، ودورها في الأوقاف وغير ذلك، مما يعزز من مساهمة هذه العلاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لوضع تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، حيث يمكن الاستفادة منه واقعياً.

2. مشكلة الدراسة

جاءت رؤية المملكة 2030 شاملة لكافة المسارات التنموية، وأولت عناية خاصة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحله، ووضعت على عاتق الجامعات مسؤولية ضخمة في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التحولات التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة. حيث هدفت رؤية المملكة 2030 إلى تنويع واستدامة الموارد الاقتصادية ورفع حجم الاقتصاد السعودي ونقله من المرتبة (19) إلى المرتبة (15) على مستوى العالم، وكذلك الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65%. فالقطاع الخاص يساهم في نمو الثروة وتوفير عدد كبير من فرص العمل التي تستوعب جزءاً كبيراً من العمالة، للحد من الفقر وتقليل نسبة العاطلين، والمساهمة في تنويع موارد الاقتصاد السعودي بتنوع الأنشطة والأعمال التي يقوم بها القطاع الخاص، سواء في مجال الخدمات أو السلع أو الأنشطة الأخرى [4].

وقد أشار الجديبة [1] أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال نجاح جهود التنمية الاقتصادية بالقطاع العام والخاص بمعزل عن وجود نظام أكاديمي، يكون قادراً على إشراك الجامعات بخطط التنمية الاقتصادية، كما هو موجود في الجامعات الأمريكية واليابانية.

كما بينت دراسة الفلاح [5] أنه مع زيادة الطلب على التعليم العالي بالجامعات السعودية في السنوات الأخيرة، ينبغي العمل على إيجاد وسائل لتطوير العائد من الاستثمار، مع تقديم رؤى وخطط استثمارية للتعليم الجامعي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص.

وقد أكدت رؤية المملكة 2030 على دور الجامعات الفعال في تحقيق أهداف الرؤية من خلال إسهاماتها في توفير العنصر البشري وتأهيله تأهيلاً يلي احتياجات القطاع الخاص ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وأكدت أيضاً على دور القطاع الخاص حيال تعزيز علاقاته مع الجامعات، وتوجيه تلك العلاقات نحو التنمية بشتى مجالاتها في المملكة العربية السعودية، وتحسين الأداء الاقتصادي، للوصول لعلاقات مثمرة فاعلة بين الجامعة والقطاع الخاص [6]، وبناء على ما سبق نستطيع إيجاز مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي:

ما التصور المقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030؟

1. المقدمة

تتمثل محددات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية على عدة جوانب أهمها الدور الفاعل للجامعات السعودية في تحقيق الشراكة المجتمعة خاصة مع القطاع الخاص، وازدياد الوعي لدى المجتمع السعودي بأهمية الاعتماد على المصادر غير النفطية للدخل. حيث تمر المملكة العربية السعودية حالياً بمرحلة مهمة في تاريخها، تحيط بها العديد من التحديات والفرص في الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من الجوانب التنموية التي تحتم على الجامعات التكيف مع آليات اقتصاديات السوق على المستوى المحلي والدولي؛ لتدعيم القدرات الاقتصادية بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية والقدرات التنافسية وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص اقتصادية جديدة من خلال إقامة علاقات تبادلية مع القطاع الخاص.

حيث تعتبر الجامعات من أرفع المؤسسات التي توكل إليها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من متخصصين بمختلف المجالات، كما أنها المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم اقتصادي [1].

ويشير آل سالم [2] إلى أن المملكة العربية السعودية وضعت رؤية 2030 لتكون خارطة طريق للنهوض بكافة مجالات التنمية، والتي من أهمها مجال التعليم. إذ رسمت الرؤية التوجهات والسياسات التعليمية العامة والأهداف بحيث يكون التعليم محورياً أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية المجتمعية الشاملة. وللجامعات السعودية دور كبير وأساسي في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

ولقد تطور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية وأصبح مشاركاً مشاركة فعالة في التنمية والنهضة في المملكة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وهذا يحتم على الجامعات تعزيز علاقتها معه من أجل دعم التنمية الاقتصادية، من خلال إقامة علاقات تبادلية بينهما تنعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية.

وقد أكدت خطط التنمية في طياتها على العديد من المشروعات التي تعكس الأفق المستقبلية للجامعات في المملكة العربية السعودية، منها "ربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع، ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة، وزيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي عن طريق افتتاح الكليات الأهلية وتشغيلها، والمشاركة في تمويل المشروعات المعتمدة ونشاطات البحث العلمي، والتدريب على رأس العمل" [3].

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أنه نظراً لأن الجامعات تمتلك العديد من الموارد الفكرية والبشرية التي يمكن استثمارها في التنمية الاقتصادية، يمكنها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة أكثر انضباطاً، وتقديم الخدمات الاستشارية للقطاع الخاص وإعداد العلماء والباحثين والمهندسين الذين يزورون الجامعات ومراكز البحث العلمي والمصانع للتعرف على التطورات في الأفكار والوسائل العلمية والتكنولوجية ومعاينة النماذج الصناعية

تنشأ عن العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص فوائد عديده للطرفين، فمن الفوائد التي تعود على الجامعة، الحصول على مصادر تمويل جديدة للجامعات من مؤسسات القطاع الخاص، تستفيد منها في تطوير أداؤها، وفي تمويل أنشطتها البحثية ذات الكلفة العالية. ويكون هذا التمويل إما بتبني مؤسسات القطاع الخاص لمشاريع بحثية تُجرى داخل الجامعة، أو بأي صورة أخرى، كما يتم تنفيذ البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في مؤسسات القطاع الخاص، خاصة تلك التي تمتلك مختبرات حديثة مرتبطة بطبيعة الإنتاج فيها، وهذا يعزز سمعة الجامعات وذلك من خلال مواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدياد سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والأجنبية. ومن الفوائد، إنتاج بحوث علمية ذات جودة عالية في الجامعات مستمدة من الواقع العملي في مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يعطي قيمة للأبحاث التي تجرّها الجامعات، كون الأبحاث مرتبطة بالبيئة التي تنتهي إليها الجامعة، وتعالج مشاكل المجتمع. بالإضافة إلى تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة والواقع الخاص السائد في المجتمع. ومن الفوائد التي تعود على الجامعة تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة حيث إن التعاون بين الجامعات والمنظمات الخاصة، وتطوير البحث العلمي الجامعي لحل المشكلات القائمة لدى تلك المنظمات، يجعل الخبرات الفنية (الأكاديمية) الجامعية، على احتكاك بالخبرات العملية في هذه المنظمات [9,10].

أما مؤسسات القطاع الخاص فهناك العديد من الفوائد التي تعود عليها نتيجة لإقامتها علاقات وطيدة مع الجامعات كالحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة، والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص، ونقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة. كما أن التعاون بين الطرفين على المدى البعيد يؤدي إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي للقطاع الخاص، والتعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها، وإمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى [11].

وبالنظر إلى واقعنا فقد قامت بعض الجامعات بالحصول على مصادر تمويل جديدة لها، وذلك بإنشاء العديد من الكراسي البحثية بتمويل من بعض مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال، وهذه التجربة بحاجة إلى تقييم جاد وإعادة تصويب مسارها بحيث تحقق الأهداف المرجوة، فهي إضافة نوعية لتعزيز العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص. ومن الفوائد الإضافية التي تعود على الجامعات نتيجة إقامة علاقات مع مؤسسات القطاع الخاص إنتاج بحوث علمية ذات جودة عالية، وهذا يكسبها سمعة علمية جيدة، حيث إن إنجاز أبحاث تطبيقية هادفة ذات صلة مباشرة بالمجتمع سيعمل على تمتع الجامعة بمصادقية وثقة محلية ودولية، وهذا يساهم في زيادة فرص الجامعة للحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية لأفضل الجامعات، وهذا ما تطمح إليه جامعاتنا في السنوات المقبلة وفقاً لرؤية 2030، وبناء على ذلك فتعزيز علاقة الجامعات السعودية بمؤسسات قطاع الأعمال سيعود بفوائد عديدة على الجامعات في

أ. أهداف الدراسة

1- معرفة واقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة المملكة 2030.

2- وضع تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030

ب. أسئلة الدراسة

1. ما واقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة المملكة 2030؟

2. ما التصور المقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030؟

ج. أهمية الدراسة

يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية ومديري مؤسسات القطاع الخاص في التعرف على واقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة المملكة 2030. كما تسعى هذه الدراسة لوضع تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، بما يساعد القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية ومديري المنظمات بالقطاع الخاص لتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية.

د. مصطلحات الدراسة

العلاقة التبادلية: تعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: مجموع المهام التي تقوم بها الجامعة تجاه القطاع الخاص من أجل تفعيل دوره في المجتمع والارتقاء به، وكذلك مجموع المهام التي يقوم بها القطاع الخاص تجاه الجامعة من أجل القيام بتفعيل دورها تجاه الطلاب وتجاه المجتمع.

القطاع الخاص: يُعرف نظرياً بأنه "جزء من الاقتصاد الوطني يدار بمعرفة الأفراد ووحدة الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي لتحقيق أقصى ربح ممكن" [7].

كما يُعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: الشركات والمؤسسات السعودية الربحية المدارة من قبل أفراد، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمجتمع السعودي كشركات (الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية سابق، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء).

التنمية الاقتصادية: تعرف نظرياً بأنها: "مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي من أجل إحداث زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك خلال وقت محدد عبر فترات ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد" [8].

كما تُعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: عملية التقدم للمجتمع وأفراده لتحسين الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية في الدولة من خلال الوصول لطرق وأنشطة إنتاجية جديدة معتمدة على البحث العلمي، وتولد زيادة في الإنتاج وأفضلية الجودة.

3. الإطار النظري

فوائد تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات والقطاع الخاص

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية - حمد الحواس

2- التركيز على جودة التعليم الجامعي المقدم من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية، ومراقبة جودة المخرجات التعليمية، حتى بلوغ خمس من الجامعات السعودية ضمن أفضل مئة جامعة في العالم.

3- التأهيل والتدريب لعضو هيئة التدريس ليتمكن من التفاعل مع التغييرات المستقبلية التي تتطلع إليها رؤية المملكة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

وبالنظر إلى رؤية المملكة 2030 نستشف أن الرؤية اتخذت مساراً مختلفاً تماماً لما تتبعته المملكة طوال الأعوام السابقة في اعتمادها على النفط ومشتقاته فقط، وقد كان دافعها الأول لذلك ارتفاع النفقات الحكومية في الوقت الذي تناقصت فيه عائدات النفط، ولذا فرؤية 2030 قد أكدت أنه قد آن للاقتصاد السعودي أن يكون أكثر تنافسية، وأن يعتمد على مولدات المعرفة وهي الثروة الحقيقية غير القابلة للنضوب. كما أن رؤية 2030 وضعت بحيث تغطي كافة مسارات التنمية، وأولت عناية خاصة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحله، ووضعت على عاتق الجامعات المسؤولية الرئيسية في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التطورات التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة، من خلال تقديم تعليم نوعي ذو جودة عالية، وتبنيها تطبيق أرقى معايير الجودة التعليمية المعمول بها في أرقى الجامعات العالمية، مع ضرورة المراجعة المستمرة للخدمات والبرامج الأكاديمية المقدمة من أجل تطويرها، وتعزيز علاقة الشراكة مع المجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، وتحسين آليات التعاون بينهما، وإبراز دور الجامعة في وظائفها الثلاث الرئيسية وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع [16].

والملاحظ أن رؤية المملكة 2030 جاءت لتنهض بالتعليم بشكل عام، واعتبرته المحرك الرئيسي لتحقيق تنمية اقتصادية، ولهذا يقع التحدي الأكبر على عاتق الجامعات، كونها المسؤولة عن تأهيل وتدريب الكوادر البشرية، وتوليد ونقل المعرفة.

دور القطاع الخاص السعودي في التنمية الاقتصادية

انطلقت مسيرة التخطيط في المملكة العربية السعودية عام 1390/1389هـ (1969م)، بهدف استثمار وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كالارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن، واستكمال إقامة البنى الأساسية وتوسيع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني، وتطوير الطاقات البشرية، وتشجيع القطاع الخاص على الاسهام بفاعلية كبيرة في جهود التنمية من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المحلية وإنمائها بهدف زيادة وتنوع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وقد أثمر هذا التوجه نمواً ملحوظاً للقطاع الخاص خلال مراحل خطط التنمية المختلفة. حيث نمت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت حوالي 38% عام 1999م. ويعتبر هذا الوضع تغيراً كبيراً عما كان عليه الوضع خلال المراحل الأولى لعملية التنمية، ففي عام 1973م كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص 10% فقط، الأمر الذي يعكس مدى التقدم الذي أحرزته برامج التخطيط التنموية في توسيع قاعدة الاقتصاد السعودي والدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التنمية، وقد تزايد دعم الحكومة للقطاع الخاص من الخطة التاسعة (1430-1435). وحقق هذا الدعم قفزات ومراحل وجب على القطاع الخاص تخطيها ليلبغ المرحلة الأخيرة في مشاركته وهي مرحلة التخصص، وتولي الدور الرئيس فيه. وكان الحديث عن دور القطاع الخاص

نواحي عديدة، كتمويل برامج دراسية وبحثية، والحصول على منح مالية لتجهيز مرافقها لمواكبة التطورات والمستجدات، وهو ما سيساهم في تأديتها لوظائفها وخدمة التنمية الاقتصادية.

الجامعة والتنمية الاقتصادية

لم يعد هدف التعليم الجامعي قاصراً على إعداد القوة العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات الاقتصاد القومي لتحقيق التقدم الاقتصادي [12]. لذلك فإن الدور التنموي للجامعة يجب أن يتسع نطاقه وتتسع قدراته ليشمل وفاء الجامعة بمتطلبات خدمة المجتمع، كأن تكون قادرة على تخريج مواطن قادر على فهم مجتمعه وارتباطه بالمجتمعات الأخرى، وقادر على حل مشكلات التنمية، وإقامة المجتمع العصري وقيادته نحو التقدم والازدهار. ويجب تطوير جوهر وآليات الدور الاقتصادي والتنموي للجامعة، لتكون بيت خبرة للاستشارات والمساعدة، وتقديم المعونة والخبرات المتنوعة، استناداً إلى قدراتها العلمية، وخبراتها المعرفية ومواردها البشرية المؤهلة، وتوظيف هذه القدرات في مجالاتها التطبيقية المتنوعة، من خلال إرساء علاقات التعاون وربط الجامعة بالوحدات الإنتاجية في مجالات الصناعة، والزراعة، وقطاع الأعمال، إضافة إلى القطاعات الخدمية، وحماية المستهلكين، ومؤسسات المجتمع المدني [13]. وعلى هذا النحو فإن الجامعة لا تتمسك فقط بدورها في عملية التنمية، بل تؤكد على جدارتها به، وحيوية علاقاتها المجتمعية لعملية التنمية، وهذا يساعدها على التخلص من سلبيات بعض الرؤى القاصرة التي لا ترى في الجامعات إلا العبء المالي على الحكومة، ومجالاً للإنفاق يفتقر إلى عائد أو مردود اقتصادي سريع ومباشر، فضلاً عن كونها مؤسسات غير منتجة.

إننا بحاجة إلى إعادة النظر في النظم التعليمية وبالأخص التعليم الجامعي والعالي، وتركيز العناية بالفلسفات والخطط والاستراتيجيات بهدف التغير الشامل في واقع التعليم الحالي من حيث فلسفته وسياساته وهياكله وتنظيماته، وإدارته ووسائله ومناهجه [14]. وقد جاء في تقرير اللجنة الدولية برئاسة ديلور عام 1996م ما يؤكد أن الحياة في القرن الحادي العشرين تعتمد على أربعة أعمدة للتعليم هي: تعلم لتكون، تعلم لتعرف، وتعلم لتعيش، وتعلم لتعمل [15].

الجامعات ورؤية المملكة العربية السعودية 2030

حددت رؤية المملكة 2030 الدور البارز للتعليم في تنمية وتطوير الكوادر البشرية، ورسمت مسؤوليات التعليم العالي في تأهيل مخرجات تعليمية تتفق مع احتياجات سوق العمل من خلال بناء شراكات مع المؤسسات التي توفر فرص التدريب لهذه المخرجات على المستوى المحلي والدولي، وإنشاء المراكز التي تعنى بتدريب الموارد البشرية في مختلف التخصصات، مع العمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي. كما حظيت مخرجات التعليم باهتمام كبير في هذه الرؤية، حيث سيتم إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقييمها وتطويرها [6].

وبقراءة متمعنة لما ورد في رؤية المملكة 2030 فيما يخص التعليم العالي يلاحظ أنها ركزت على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

1- إعادة النظر في التخصصات الجامعية الحالية وتطويرها مستقبلاً لتتوافق مع احتياجات سوق العمل، إما عن طريق التوسع في تخصصات معينة، أو إغلاق مسارات تعليمية قد لا تخدم الرؤية المستقبلية للمملكة.

البحث والتطوير، وأشارت إلى تميز القطاع الصناعي الياباني باتجاهه نحو العزلة والانغلاق في المجالات البحثية، بينما أسهم الدور الحكومي والظروف الاقتصادية إلى انفتاح القطاع الصناعي على المؤسسات الحكومية وخاصة الجامعات اليابانية كما أن المستوى العالمي للجامعات اليابانية ساعد على نمو الشراكة المجتمعية في اليابان.

وهدفت دراسة الزهراني [20] إلى معرفة واقع ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي من القوى البشرية المؤهلة ومن الإنتاج العلمي ومن خدمات المجتمع، وأسباب هذا الضعف، والآثار المترتبة على استمرار ضعف مخرجات التعليم العالي السعودي، وتحديد أبرز الحلول العملية لعلاج ضعف تلك المواءمة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، على عينة عددها (140) فرداً مكونة من مديري الجامعات ووكلائها (37)، وأعضاء مجلس الشورى (64)، ورؤساء وأمناء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة (39)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: الاتفاق على ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي كتندي مستوى الخريجين في اللغة الإنجليزية، وزيادة خريجي التخصصات النظرية عن احتياج سوق العمل، بالإضافة لافتقارهم إلى المهارات والقدرات التي يتطلبها هذا السوق. وفي مجال الإنتاج العلمي فإن مؤسسات التعليم العالي السعودي تعاني من القصور في بناء التحالفات والشراكات مع قطاعات الأعمال.

وهدفت دراسة الأحمد [21] إلى الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة، وكذلك تحديد الخيارات الأكثر ملاءمة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة من وجهة نظر الخبراء، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثنائي، والمنهج الوصفي المسحي، على عينة عددها (125) فرداً من أعضاء المجالس العلمية والتطوير الجامعي، منهم (44) عضواً من جامعة الملك سعود و(30) عضواً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية و(22) عضواً من أعضاء مجلس الشورى و(18) عضواً من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

وهدفت دراسة الشثري [22] إلى التعرف على مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من أجل تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية، كما حددت متطلبات ومعوقات تطبيق الشراكة الجامعية فيما بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي على عينة عددها (77) عضواً من أعضاء هيئة التدريس من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود، وتوصلت إلى مقترحات لاستخدام جامعة الشركات لتفعيل الشراكة بين (الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية) بالمملكة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية سيجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية والمجتمع، وسيساعد على افتتاح برامج

في التخصيص قد كُشف عنه في خطة التنمية (1995-2000م)، بل إن الأساس الاستراتيجي لخطة التنمية السادسة يوضح أن الدولة لن تمارس أي نشاط اقتصادي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص. ويقول نص وثيقة الخطة: (الاستمرار في تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة على أساس أن لا تقوم الحكومة بأي نشاط اقتصادي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص، وما يعزز هذا التوجه تأكيد حكومة المملكة العربية السعودية في الأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة (1420-1425هـ/2000-2005م) على الاستمرار في فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة الكثير من المهام الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد مجموعة من الأساليب لتحقيق تلك السياسة، من ضمنها المضي في تنفيذ سياسة التخصيص وغيرها من الأساليب التي أكدت التوجه العملي للحكومة، نحو منح القطاع الخاص المزيد من الأدوار في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، سواء في مجال التمويل، أو في إنماء قطاعات اقتصادية جديدة مثل السياحة الداخلية والتعدين وإنماء المناطق، أو في مواكبة الحركة بتعزيز قدرات القطاع الخاص في التعامل مع المستجدات العالمية) [17].

ومن خلال تفحص رؤية المملكة 2030 نلاحظ أنها ركزت على دور القطاع الخاص في رسم مسار اقتصاد المملكة، من خلال رفع مساهمته من 40% حالياً إلى 65% من الناتج المحلي بحلول 2030. وهذا يؤكد على توجه الحكومة خلال السنوات القادمة على إسناد أدوار تنموية هامة ورئيسة للقطاع الخاص، وجعله شريكاً أساسياً في تحقيق رؤية 2030. وبناء على ذلك فإنه سوف ترتبط مؤسسات القطاع الخاص بعلاقات تبادلية مع مؤسسات الدولة الأخرى للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومنها الجامعات.

وقد أثبت القطاع الخاص السعودي قدرته وكفاءته في تحقيق برامج التنمية للمملكة، سواء على مستوى المشروعات الاقتصادية والاستثمارية في مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، أو على المستوى المحلي في رفع معدلات الإنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضع الميزان التجاري للمملكة، ففي خطة التنمية السابعة (2000 - 2005) ألفت الحكومة المسؤولية كاملة على القطاع الخاص فيما يتعلق بالتخصيص. وتنص وثيقة الأساس الاستراتيجي الثالثة للخطة على: (الاستمرار في فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية والاجتماعية، شريطة أن تترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخصيص التكلفة، وحسن الأداء وتشغيل المواطنين) [18].

وقد ترتب على تزايد دور القطاع الخاص في أنشطة ومشاريع الاقتصاد الوطني زيادة معدل النمو الاقتصادي بالاعتماد على عوامل النمو الداخلية لعدد السكان وفرص التوظيف وزيادة الانتاجية، وارتفاع الدخل وزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ليكون الاقتصاد أقل تأثراً بالتقلبات الخارجية، وخاصة تقلبات أسواق النفط العالمية [17].

4. الدراسات السابقة

هدفت دراسة بخاري [19] إلى تحديد عوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوثنائي التحليلي، وقد توصلت إلى أن القطاع الحكومي في اليابان لعب دوراً حيوياً في تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال الرعاية، والتمويل الجزئي للمشاريع البحثية المشتركة وتحفيز القطاع الصناعي الياباني على التعاون مع الجامعات اليابانية بالاستثمار في

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية - حمد الحواس

الشركات الكبيرة بإقامة مختبرات البحوث الخاصة بها في الجامعة وتوفير التمويل اللازم للأنشطة البحثية، ومن خلال هذه المناهج يكون لكل من الجامعات والصناعة تأثير كبير على التعاون الناجح، ويكمن دور الحكومة في تسهيل التعاون الناجح بين هذين الطرفين، كما يجب عليها أيضاً أن تحدد قوة كل جامعة للتعاون مع صناعة معينة.

وهدفت دراسة فياز [28] إلى دراسة تنامي ظاهرة التعاون بين الجامعات والصناعة (U-I (University-Industry في المشاريع الاستراتيجية ذات التقنية العالية في الصين، وقد كان لكل من الشركات الأجنبية والمشروعات التي تدعمها الدولة والصناعة المحلية أدوار رئيسية في تعزيز العلاقات بين الجامعات والصناعة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي على عينة من (10) جامعات و (10) قطاعات عالية التقنية، وقد كشفت هذه الدراسة أن التعاون بين الجامعة والصناعة U-I يتأسس ويتم تشجيعه وفق عوامل مثل: الميل للبحث والتطوير، وعوامل تعزيز البحث والتطوير كالحوافر التي تقدمها الدولة، وتعد حوافز الابتكار والمكاسب التكنولوجية ومشاركة تكلفة وجهود البحث والتطوير لتحسين الميزات الخاصة بهما هي المخرجات الرئيسية لهذه التحالفات، كما اتفق الممارسون والباحثون على أن التعاون بين الجامعات والصناعة هو ممارسة إلزامية بالنسبة للصين لتحقيق الأهداف الخاصة بأن تصبح مركز الابتكار في العالم.

وهدفت دراسة ميرو بنت وآخر [29] إلى الكشف على الجوانب التنظيمية والمؤسسية التي تعمل بمثابة محفزات لإقامة شراكات ناجحة بين الجامعات والصناعات. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التجريبي لبيانات عام 2010 الخاصة بالجامعات العامة الإسبانية على (43) مكتب من مكاتب نقل التكنولوجيا، وتوصلت الدراسة إلى أن عقود البحث والتطوير الناجحة تعتمد على خصائص الجامعة ومكتب نقل التكنولوجيا إلى جانب موقع الجامعة، وأن القدرات الفردية للموظفين أكثر أهمية من عددهم في مكاتب نقل التكنولوجيا (TTOs)، وأن الجامعات الكبيرة تحقق معدلات أداء أفضل في عقود البحث والتطوير، كما أن جامعات العلوم التطبيقية عادة تحقق أكبر دخل في عقود البحث والتطوير، وأن وجود واحة العلوم والتكنولوجيا يساهم بشكل إيجابي في زيادة عدد عقود البحث والتطوير، كما قدمت هذه الدراسة أيضاً مجموعة من الآثار الإدارية المترتبة على تحسين إقامة شراكات بين الجامعات والصناعة.

5. الطريقة والإجراءات

أ. منهج الدراسة

وفقاً لأهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي.

ب. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين، الفئة الأولى من جميع القيادات في الجامعات، وهم وكلاء الجامعة، وعمداء الكليات، ووكلاء الكليات، ورؤساء الأقسام، والمديرون في مكاتب الشراكة وريادة الأعمال، والذين يمثلون الجامعات التالية: (جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك خالد بأبها، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران)، وعددهم (801) ت بينما تكون الفئة الثانية من جميع القيادات في أكبر شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية. حيث أجريت الدراسة على القيادات الإدارية العليا بشركة الاتصالات السعودية، والشركة

جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية، وسيعمل على تهيئة الموظفين الجدد وإكسابهم الكفايات اللازمة.

وهدفت دراسة مراد [23] إلى معرفة كيفية تنمية وتعزيز هذه الشراكة والاستفادة منها في تحقيق التنمية الإدارية في القطاع الحكومي، وكذلك إلى بيان معوقات وتحديات تعزيز الشراكة ما بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص، واعتمد الباحث في تحليله على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى جملة من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات العمال إلى إقامة علاقة شراكة فعالة، تسهم في تطوير أداء منظمات العمال، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

وهدفت دراسة بومدين [24] إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين الجامعة الجزائرية والتنمية الاقتصادية والوقوف على مدى مساهمتها في ذلك، وخلصت هذه الدراسة إلى أن علاقة الجامعات بالتنمية الاقتصادية تتوقف على عدة استراتيجيات منها: إصلاح المناهج وتطويرها بغية ربطها بالتنمية الاقتصادية، وضرورة إقامة وتكثيف المنتديات العلمية التي تجمع بين الجامعة وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والسلطات المحلية بغية خلق جو من التنسيق وتفعيل الاتصال بين مختلف هذه المكونات، تحقيقاً للتواصل وتنسيق الجهود واستغلالها أحسن استغلال، وضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وربطها مع المؤسسات الاقتصادية من خلال تقديم الحلول والاستشارات والاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة، وضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الاستفادة من الجانب النظري من طرف هذه المؤسسات.

وهدفت دراسة العتيبي [25]: إلى معرفة درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، على عينة عددها (113) فرداً من القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة نجران، وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة كانت متوسطة، وأن قوة درجة المساهمة تمثلت في التنمية الاقتصادية، ثم التنمية التعليمية، ثم التنمية الإدارية، ثم التنمية الصحية، ثم التنمية الاجتماعية، ثم التنمية البيئية، وأخيراً الثقافية.

وهدفت دراسة سقاند أفنيجا [26] إلى معرفة العوامل المؤثرة في علاقة التعاون بين الجامعات والصناعة في تايوان بعينة عددها (63) فرداً من الجامعات ومن قطاع الصناعة، واستخدمت الدراسة منهج المقابلة الشخصية والاستطلاع (الاستفتاء)، وتوصلت الدراسة إلى أن آليات العمل الإداري المشترك من الاتصال والتنسيق وإدارة وحقوق الملكية والحوافر هي أهم العوامل المؤثرة في فاعلية علاقة التعاون بين الجامعة والصناعة.

وهدفت دراسة صالحه وعمر [27] إلى تقديم نموذج مقترح لإنجاح الشراكة بين الجامعة والصناعة في ماليزيا، مع التركيز على التفاعل بين الجامعة والحكومة والصناعة، وتؤكد هذه الدراسة في النموذج المقترح على دور الجامعة والحكومة والصناعة في العمل بشكل متبادل لتحقيق شراكة ناجحة. وقد توصلت الدراسة إلى الجامعة لها دور في عدد من الأمور كتحفيز الباحثين الذي يعد عاملاً مهماً في الارتباط مع الشركات الصناعية، وهيئة المرافق الجامعية باعتبارها عاملاً داخلياً للجامعة لتحديد فرصة التعاون مع المؤسسات الصناعية، وكذلك تدريب الطلاب، كما يمكن للشركات الكبيرة فضلاً عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساعد الجامعات عن طريق برامج تدريب الطلاب، ونقل المعرفة، والاستشارات، والتسويق، وتنصح

المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (9)، العدد (4) – ديسمبر 2020

يمثلون عينة الدراسة، وبعد التطبيق حصل الباحث على (627) رداً. أما للفئة الثانية فقد استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة الممثلة للمجتمع الأصلي للقيادات الإدارية في مؤسسات القطاع الخاص بنسبة 10% من مجتمع الدراسة بواقع (121) فرداً وبعد التطبيق حصل الباحث على (119) رداً. والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول 1

عينة الدراسة للفئتين الأولى والثانية

الاستجابة	العينة	المجتمع	الجهة المستهدفة
627	801	801	الفئة الأولى (القيادات في الجامعات ومكاتب الشراكة وريادة الأعمال)
119	121	1216	الفئة الثانية (القيادات الإدارية في شركات القطاع الخاص)
746	922	2017	المجموع

الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين)
 للتعرف على مدى الصدق الظاهري للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، عرضت بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عدد المحكمين إلى (11) محكماً، وقد طلب من السادة المحكمين تقييم جودة الاستبانة، من حيث قدرتها على قياس ما أعدت لقياسه، والحكم على مدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وذلك من خلال تحديد وضوح العبارات، وانتمائها للمحاور، وأهميتها، وسلامتها لغوياً، وإبداء ما يرونه من تعديل، أو حذف، أو إضافة للعبارات. وبعد أخذ الإراء، والاطلاع على الملاحظات، أجريت التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين.

صدق الاتساق الداخلي للأداة

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (30) مفردة وعلي بيانات العينة الاستطلاعية حسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط لكل عبارة.

جدول 2

معاملات ارتباط بيرسون للعبارات مع الدرجة الكلية (ن = 30)

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
**0.556	11	**0.723	1
**0.756	12	**0.743	2
**0.738	13	**0.740	3
**0.735	14	**0.795	4
**0.707	15	**0.662	5
**0.518	16	**0.732	6
**0.820	17	**0.833	7
**0.850	18	**0.733	8
**0.839	19	**0.810	9
-	-	**0.862	10

ثبات أداة الدراسة

تأكد الباحث من ثبات أداة الدراسة على بيانات العينة الاستطلاعية من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث

السعودية للصناعات الأساسية (سباك)، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء. وعدد القيادات في هذه الشركات (1216).

ج. عينة الدراسة

نظراً لصغر حجم مجتمع الفئة الأولى للدراسة والبالغ عدد أفرادها (801)، استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراد الدراسة الذين

د. أداة الدراسة

بناءً على طبيعة البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة وعلى المنهج المتبع في الدراسة، فقد وجد الباحث أن الاستبانة هي الأداة الأكثر ملاءمة، وقد تم تصميم الاستبانة بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة بشكل عام من الأجزاء التالية:

القسم الأول: يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في: (القطاع - الجامعة - الوظيفة - قيادات القطاع الخاص - الوظيفة الحالية - سنوات الخبرة).

القسم الثاني: ويتكون من (19) عبارة، تمثل واقع العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030.

بعد ذلك استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (موافق بشدة - موافق - متوسط - غير موافق - غير موافق بشدة).

صدق أداة الدراسة

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (2) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للعبارات، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية حمد الحواس

وجد أنه يساوي 0.9548، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة. نتائج الدراسة 6. إجابة السؤال الأول: للإجابة عن هذا السؤال، والتعرف على واقع علاقة الجامعات السعودية بالقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات واقع علاقة الجامعات السعودية بالقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول 3

استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع علاقة الجامعات السعودية بالقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030 مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
16	تشجع الجامعة مؤسسات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية في الجامعة تسهم في التنمية الاقتصادية	4.11	0.956	82.20%	موافق	1
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.43	1.054	86.60%	موافق	
5	تقدم الجامعة المشورة لمؤسسات القطاع الخاص	3.83	0.826	76.60%	موافق	2
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.03	1.134	60.60%	متوسط	
15	تسمح التشريعات والأنظمة الحالية للجامعة بإقامة علاقة شراكة في مختلف الجوانب مع مؤسسات القطاع الخاص	3.69	1.087	73.80%	موافق	3
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.53	0.99	70.60%	موافق	
2	تحفز الجامعة كوادرها المتميزة للتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص	3.73	0.913	74.60%	موافق	4
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.28	1.065	65.60%	متوسط	
19	تعقد الجامعة ورشاً ومؤتمرات حول التنمية الاقتصادية وتدعو إليها مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال	3.7	1.146	74.00%	موافق	5
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.42	1.021	68.40%	موافق	
1	تتعاون الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص في تسويق الخدمات الجامعية	3.73	0.876	74.60%	موافق	6
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.14	1.159	62.80%	متوسط	
6	تقدم الجامعة خدمات التدريب والتعليم المستمر لكوادر مؤسسات القطاع الخاص	3.63	1.027	72.60%	موافق	7
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.09	1.353	61.80%	متوسط	
12	تهتم الجامعة بنشر الوعي عن أهمية العلاقة بين الجامعة	3.59	1	71.80%	موافق	8

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
	ومؤسسات القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية	3.24	1.079	64.80%	متوسط	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص					
	الكلي	3.53	1.02	70.60%	موافق	
9	تبرم الجامعة عقود التعليم التعاوني مع مؤسسات القطاع الخاص	3.52	0.97	70.40%	موافق	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص	3.43	1.03	68.60%	موافق	
	الكلي	3.5	0.979	70.00%	موافق	
10	تهتم الجامعة بدعوة رجال الأعمال المتميزين لإلقاء محاضرات في الجامعة عن تجاربهم الناجحة	3.56	1.225	71.20%	موافق	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص	3.22	1.129	64.40%	متوسط	
	الكلي	3.5	1.215	70.00%	موافق	
11	تشارك الجامعة مؤسسات القطاع الخاص في إنتاج ابتكارات علمية جديدة	3.49	1.068	69.80%	موافق	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص	3.04	1.153	60.80%	متوسط	
	الكلي	3.42	1.094	68.40%	موافق	
12	توفر الجامعة المعلومات التي تحتاجها مؤسسات القطاع الخاص لتحسين أدائها	3.42	0.889	68.40%	موافق	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص	3.09	1.302	61.80%	متوسط	
	الكلي	3.37	0.974	67.40%	متوسط	
13	تقوم الجامعة بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشاكل مؤسسات القطاع الخاص وتسويقها	3.4	1.097	68.00%	متوسط	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص	3.12	1.136	62.40%	متوسط	
	الكلي	3.36	1.107	67.20%	متوسط	
14	تشارك الجامعة خبراء من مؤسسات القطاع الخاص في عمليات تدريب الطلاب والإشراف على البحوث	3.41	1.253	68.20%	موافق	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص	3.13	1.207	62.60%	متوسط	
	الكلي	3.36	1.249	67.20%	متوسط	
15	يوجد بالجامعة مكتب شراكة مع مؤسسات القطاع الخاص	3.43	0.855	68.60%	موافق	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص	2.97	1.164	59.40%	متوسط	
	الكلي	3.35	0.926	67.00%	متوسط	
16	يوجد بالجامعة مركز لتسويق الخدمات الجامعية لمؤسسات القطاع الخاص	3.39	0.965	67.80%	متوسط	
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص	2.97	1.119	59.40%	متوسط	
	الكلي	3.32	1.002	66.40%	متوسط	
17	تسعى الجامعة لمؤسسات القطاع الخاص بالاستفادة من المش	3.23	1.339	64.60%	متوسط	

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية حمد الحواس

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
	والمختبرات التابعة لها					
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.13	1.178	62.60%	متوسط	
	الجامعية					
11	يوجد أعضاء من القطاع الخاص في مجلس أمناء الجامعة	3.21	1.101	64.20%	متوسط	18
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص الكلي	3.04	1.196	60.80%	متوسط	
	الجامعية					
10	تنسق الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص لمراجعة المناهج الدراسية بناء على احتياجات سوق العمل	3.24	1.413	64.80%	متوسط	19
	الجامعية					
	قيادات القطاع الخاص الكلي	2.75	1.354	55.00%	متوسط	
	الجامعية					
	المتوسط العام للقيادات الجامعية	3.16	1.415	63.20%	متوسط	
	المتوسط العام لقيادات القطاع الخاص	3.16	0.93	63.20%	متوسط	
	المتوسط العام	3.48	0.828	69.60%	موافق	

الصناعي الياباني على التعاون مع الجامعات اليابانية بالاستثمار في البحث والتطوير.

2- جاءت العبارة رقم (5) وهي: "تقدم الجامعة المشورة لمؤسسات القطاع الخاص"، بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.70 من 5)، وانحراف معياري (0.929)، ووزن نسبي (74.0 %).، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.83 من 5)، وانحراف معياري (0.826)، ووزن نسبي (76.6 %).، يلهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (3.06 من 5)، وانحراف معياري (1.134).، ووزن نسبي (60.6 %). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات أكثر موافقة على هذا الجانب مقارنة بقيادات القطاع الخاص. وتفسر هذه النتيجة بأن قيادات الجامعات يرون أنهم يقومون بدورهم في تقديم المشورة لمؤسسات القطاع الخاص وفق ما هو متاح لهم من إمكانيات ووقت، بينما قيادات القطاع الخاص يرون أن هذا الجهد لا يلي تطلعاتهم في الحصول على المشورة من الجامعات. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مراد [23] والتي بينت جملة من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات العمال إلى إقامة علاقة شراكة فعالة، تسهم في تطوير أداء منظمات العمال، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

3- جاءت العبارة رقم (15) وهي: "تسمح التشريعات والأنظمة الحالية للجامعة بإقامة علاقة شراكة في مختلف الجوانب مع مؤسسات القطاع الخاص"، بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.37 من 5)، وانحراف معياري (1.073)، ووزن نسبي (73.4 %).، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.69 من 5)، وانحراف معياري (1.087)، ووزن نسبي (73.8 %).، يلهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (3.53 من 5)، وانحراف معياري (0.990).، ووزن نسبي (70.6 %). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات

يتضح من الجدول (3) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على واقع علاقة الجامعات السعودية بالقطاع الخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، بمتوسط (3.48 من 5.00)، وانحراف معياري (0.828)، ووزن نسبي (69.6%). حيث أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة بمتوسط (3.54 من 5)، وانحراف معياري (0.794) ووزن نسبي (70.8%).، يلهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (3.16 من 5)، وانحراف معياري (0.930)، ووزن نسبي (63.2%). وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من 3.41 إلى 4.20)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (3) أن أبرز ملامح واقع علاقة الجامعات السعودية بالقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030 تتمثل في العبارات رقم (16، 5، 15، 2، 19) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (16) وهي: "تشجع الجامعة مؤسسات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية في الجامعة تسهم في التنمية الاقتصادية"، بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.00 من 5)، وانحراف معياري (1.003)، ووزن نسبي (80.0 %).، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (4.11 من 5)، وانحراف معياري (0.956)، ووزن نسبي (82.2%).، يلهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (3.43 من 5)، وانحراف معياري (1.054)، ووزن نسبي (86.6%).، وتفسر هذه النتيجة بأن قيادات الجامعات تسعى للاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص في تمويل المشاريع البحثية، فهذه القيادات تشجع مؤسسات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية في الجامعة تسهم في التنمية الاقتصادية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بخاري [19] التي بينت أن القطاع الحكومي في اليابان أدى دوراً حيوياً في تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال رعايتها، والتمويل الجزئي للمشاريع البحثية المشتركة وتحفيز القطاع

التنمية الاقتصادية، وأنها تدعو إليها مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال. وتفسر هذه النتيجة بأن هذه الورش تنظم بصورة دورية وباستمرار، الأمر الذي عزز من موافقة القيادات في الجامعات وفي القطاع الخاص على أن تعقد الجامعة ورشاً ومؤتمرات حول التنمية الاقتصادية، وأن تدعو إليها مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بخاري [19] التي بينت أن القطاع الحكومي في اليابان أدى دوراً حيوياً في تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال رعايتها، والتمويل الجزئي للمشاريع البحثية المشتركة وتحفيز القطاع الصناعي الياباني على التعاون مع الجامعات اليابانية بالاستثمار في البحث والتطوير.

ويتضح من النتائج في الجدول (3) أن أقل الملامح في واقع علاقة الجامعات السعودية بالقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030 تتمثل في العبارات رقم (3، 8، 17، 11، 10) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة، كالتالي:

1- جاءت العبارة رقم (10) وهي: "تنسق الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص لمراجعة المناهج الدراسية بناء على احتياجات سوق العمل"، بالمرتبة التاسعة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (3.16 من 5)، وانحراف معياري (1.415)، ووزن نسبي (63.2%)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.24 من 5)، وانحراف معياري (1.413)، ووزن نسبي (64.8%)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (2.75 من 5)، وانحراف معياري (1.354)، ووزن نسبي (55.0%). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات وقيادات القطاع الخاص موافقون بدرجة الموافقة ذاتها (متوسطة) على تنسيق الجامعات مع مؤسسات القطاع الخاص لمراجعة المناهج الدراسية بناء على احتياجات سوق العمل، مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف واقع هذا التنسيق وعدم وصوله للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن القيادات الجامعية ترى أن القطاع الخاص لا يمتلك القدرات العلمية التي تجعله يقوم بدوره في مراجعة المناهج الدراسية، مما قلل من تنسيق الجامعات مع مؤسسات القطاع الخاص لمراجعة المناهج الدراسية بناء على احتياجات سوق العمل.

2- جاءت العبارة رقم (11) وهي: "يوجد أعضاء من القطاع الخاص في مجلس أمناء الجامعة"، بالمرتبة الثامنة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (3.18 من 5)، وانحراف معياري (1.118)، ووزن نسبي (63.6%)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.21 من 5)، وانحراف معياري (1.101)، ووزن نسبي (64.2%)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (3.04 من 5)، وانحراف معياري (1.196)، ووزن نسبي (60.8%). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات وقيادات القطاع الخاص موافقون بالدرجة نفسها (متوسطة) على وجود أعضاء من القطاع الخاص في مجلس أمناء الجامعة مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف واقع هذا الوجود وعدم وصوله للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن القيادات الجامعية ترى أن مجلس أمناء الجامعة من المفترض أن يتضمن كوادراً أكاديمية فقط، مما قلل من وجود أعضاء من القطاع الخاص في مجلس أمناء الجامعة.

3- جاءت العبارة رقم (17) وهي: "تسمح الجامعة لمؤسسات القطاع الخاص بالاستفادة من الورش والمختبرات التابعة لها"، بالمرتبة السابعة عشرة من

وقيادات القطاع الخاص موافقون بدرجة الموافقة نفسها على أن التشريعات والأنظمة الحالية للجامعة تسمح بإقامة علاقة شراكة في مختلف الجوانب مع مؤسسات القطاع الخاص. وتفسر هذه النتيجة بأن القائمين على أمر صياغة التشريعات والأنظمة الجامعية يدركون دور الجامعات في الشراكة لتحقيق أهداف المجتمع بالتنسيق مع القطاع الخاص، مما يجعلهم يضمنون هذه الأنظمة واللوائح كل ما يسمح بإقامة علاقة شراكة في مختلف الجوانب مع مؤسسات القطاع الخاص. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بخاري [19] التي بينت أن القطاع الحكومي في اليابان أدى دوراً حيوياً في تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال رعايتها، والتمويل الجزئي للمشاريع البحثية المشتركة، وتحفيز القطاع الصناعي الياباني على التعاون مع الجامعات اليابانية بالاستثمار في البحث والتطوير. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الأحمد [21] التي بينت اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات، مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

4- جاءت العبارة رقم (2) وهي: "تحفز الجامعة كوادرها المتميزة للتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص"، بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.66 من 5)، وانحراف معياري (0.952)، ووزن نسبي (73.2%)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.73 من 5)، وانحراف معياري (0.913)، ووزن نسبي (74.6%)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (3.28 من 5)، وانحراف معياري (1.065)، ووزن نسبي (65.6%). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات أكثر موافقة على هذا الجانب مقارنة بقيادات القطاع الخاص. وتفسر هذه النتيجة بأن قيادات الجامعات تدرك واقع تحفيزها لكوادرها المتميزة للتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص بدرجة من واقع ممارستها الفعلية لهذا التحفيز، عكس قيادات القطاع الخاص التي لا تكون مطلعة على إجراءات التحفيز. وتتسق هذه النتيجة مع ما ورد في الإطار النظري للدراسة الحالية من حيث خطة التنمية العاشرة تعزيز تواصل الطلبة والطالبات المبتعثين والمبتعثات مع مؤسسات الدولة، وحفزهم على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتحديات التنموية في المملكة، ودعمهم في تحويل نتائج تلك البحوث إلى منتجات ومشروعات تطبيقية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الأحمد [21] التي بينت اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

5- جاءت العبارة رقم (19) وهي: "تعقد الجامعة ورشاً ومؤتمرات حول التنمية الاقتصادية وتدعو إليها مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال"، بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.65 من 5)، وانحراف معياري (1.131)، ووزن نسبي (73.0%)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.70 من 5)، وانحراف معياري (1.146)، ووزن نسبي (74.0%)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (3.42 من 5)، وانحراف معياري (1.021)، ووزن نسبي (68.4%). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات وقيادات القطاع الخاص موافقون بدرجة الموافقة ذاتها على عقد الجامعة ورشاً ومؤتمرات حول

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية - حمد الحواس

تمهيد

تعد علاقة الجامعات بالقطاع الخاص علاقة مهمة وضرورية، حيث أن مخرجات الجامعات هي في الحقيقة مدخلات لسوق العمل وللقطاع الخاص، وحيث أن هذه المدخلات تعتمد على نوعية النظام التعليمي في الجامعات وعلى نوعية مخرجاته، فإن الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في البحث والتطوير والابتكار والتدريب والاستشارات هي شراكة استراتيجية يستفيد منها كلا الطرفين، وأي تقدم اقتصادي لا ينشأ من فراغ وإنما هو في الأصل فكرة بدأت وتجربة دُرست، ومن ثم ظهرت منتجاً لأرض الواقع، لذلك هي إمكانيات المعامل ومراكز البحوث والجامعات التي هي بيت الخبرة الأولى. فلا بد أن يكون هناك فكر متطور يعترف بأهمية العلاقة التبادلية بين الطرفين، ولا يمكن أن نصل إلى المستوى المطلوب في هذه العلاقة دون التنسيق مع القطاع الخاص، ومعرفة متطلباته. كما أن عدم فهم الجامعات لمعنى الشراكة يستوجب عقد الاجتماعات والندوات وورش العمل وتفعيل الاتصال بشكل كبير، على مدار السنة، بعيداً عن الأضواء لتفعيل علاقة تبادلية نموذجية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص. وبناءً على ما سبق تم بناء تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030، ليتم من خلاله بناء إطار تكاملي إجرائي لعلاقة تبادلية نموذجية بين الطرفين تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في المملكة. وقد جاء بناء هذا التصور المقترح بعد قراءة مستفيضة للأدب النظري المتعلق بالعلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، ومراجعة الدراسات السابقة، ونتائج الدراسة الميدانية لواقع العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في ضوء رؤية 2030، ومعوقات تعزيز هذه العلاقة. ولتحقق الهدف الرئيس للدراسة، الذي ينص على بناء تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فلسفة التصور المقترح

يعد ارتباط التعليم الجامعي بمؤسسات المجتمع، سواء المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أحد سبل تحقيق أهداف التعليم الجامعي، وربطه بالدورة الاقتصادية، بحيث يكون الخريج مواكباً لاحتياجات التنمية والنهوض الاقتصادي، ويتجلى هذا الارتباط بمشاركة القطاع وضع المناهج التعليمي الجامعي، وتمويل الأنشطة البحثية، والاستفادة من الكوادر الجامعية والإمكانات الأخرى للجامعات، وضرورة المشاركة في تقييم خريجي التعليم الجامعي. وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات مؤسسات القطاع الخاص من اليد الماهرة المزودة، بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة وإيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة.

الهدف العام للتصور

يتمثل الهدف العام في كيفية تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية 2030.

ويتم تحقيقه من خلال الآليات الفرعية التالية:

- تقديم إطار عمل إجرائي لأهم متطلبات تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية 2030.

حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (3.22) من (5)، وانحراف معياري (1.315)، ووزن نسبي (64.4%). حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.23) من (5)، وانحراف معياري (1.339)، ووزن نسبي (64.6%). يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (3.13) من (5)، وانحراف معياري (1.178)، ووزن نسبي (62.6%). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات وقيادات القطاع الخاص موافقون بدرجة الموافقة ذاتها (متوسطة) على سماح الجامعات لمؤسسات القطاع الخاص بالاستفادة من الورش والمختبرات التابعة لها، مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف واقع هذا التنسيق وعدم وصوله للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن القيادات الجامعية ترى أن الأولوية هي للمحافظة على مختبرات الجامعة، مما قلل من سماحها لمؤسسات القطاع الخاص بالاستفادة من الورش والمختبرات التابعة لها.

4- جاءت العبارة رقم (3) وهي: "يوجد بالجامعة مركز لتسويق الخدمات الجامعية لمؤسسات القطاع الخاص"، بالمرتبة السادسة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (3.32) من (5)، وانحراف معياري (1.002)، ووزن نسبي (66.4%)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.39) من (5)، وانحراف معياري (1.965)، ووزن نسبي (67.8%). يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (2.97) من (5)، وانحراف معياري (1.119)، ووزن نسبي (59.4%). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات وقيادات القطاع الخاص موافقون بدرجة الموافقة نفسها (متوسطة) على وجود مركز بالجامعات لتسويق الخدمات الجامعية لمؤسسات القطاع الخاص، مما يبين اتفاق القيادات في الجانبين على ضعف واقع هذا الوجود وعدم وصوله للمستوى المطلوب. وتفسر هذه النتيجة بأن القيادات الجامعية ترى أن خدماتها المباشرة تقدم للطلاب وليس للقطاع الخاص مباشرة، مما قلل من وجود مركز بالجامعات لتسويق الخدمات الجامعية لمؤسسات القطاع الخاص.

5- جاءت العبارة رقم (8) وهي: "يوجد بالجامعة مكتب شراكة مع مؤسسات القطاع الخاص"، بالمرتبة الخامسة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة بمتوسط (3.35) من (5)، وانحراف معياري (0.926)، ووزن نسبي (67.0%)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (3.43) من (5)، وانحراف معياري (0.855)، ووزن نسبي (68.6%). يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (2.97) من (5)، وانحراف معياري (1.164)، ووزن نسبي (59.4%). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات أكثر موافقة مقارنة مع قيادات القطاع الخاص فيما يتعلق بوجود مكتب شراكة بالجامعات مع مؤسسات القطاع الخاص. وتفسر هذه النتيجة بأن القيادات الجامعية تهتم بالشراكة مع القطاع الخاص بينما قيادات القطاع الخاص ترى أن هذا الاهتمام ليس بالشكل المناسب، مما قلل من موافقتهم على وجود مكتب شراكة بالجامعات مع مؤسسات القطاع الخاص.

إجابة السؤال الثاني: ما التصور المقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030؟

التصور المقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030

تحقيق هذا الهدف "إنشاء مجتمعات للابتكار والإبداع في مختلف مناطق المملكة من خلال توثيق العلاقة ما بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث لزيادة كفاءة المناطق وتنافسيتها". وكذلك ما تضمنته في هدفها الحادي عشر بتوفير بيئة تعليمية وأكاديمية قادرة على تحقيق متطلبات سوق العمل بمخرجات متمكنة من المعارف والمهارات، معززة بالتدريب والخبرة، وذات كفاءة عالية.

- الاطلاع على مبادرات تنمية الموارد البشرية (تحت مظلة وزارة التجارة والاستثمار).

متطلبات تنفيذ التصور المقترح

1- توفر دعم الجهات العليا في الدولة للجامعات لتعزيز علاقاتها بمؤسسات القطاع الخاص.

2- توفر قادة وإداريين للجامعات يمتلكون مهارات الاتصال مع مؤسسات القطاع الخاص.

3- توفر قدر من الاستقلالية الإدارية والأكاديمية للجامعات السعودية يحقق المرونة الإدارية، ويعزز بناء علاقات تبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

4- تعديل لوائح وأنظمة الجامعات بما يخدم المرونة في تعزيز كافة علاقاتها مع مؤسسات القطاع الخاص.

5- توفر مكاتب للتنسيق بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في كل جامعة وكذلك في مؤسسات القطاع الخاص.

6- انفتاح الجامعات على محيطها وتفعيل وظيفة خدمة المجتمع بما يخدم التنمية الاقتصادية.

7- توفر اللوائح التي تلزم مؤسسات القطاع الخاص بفتح مرافقها أمام الباحثين والمتدربين من أعضاء هيئة التدريس، سواء لدراسة مشكلاتها ووضع حلول لها أو للاطلاع على المستجدات.

8- نشر ثقافة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص بين منسوبي الجامعات ومنسوبي مؤسسات القطاع الخاص.

9- إلزامية التقييم الاعتماد الأكاديمي ومساءلة الجامعات عما تمارسه من أنشطة وما تحققه من مخرجات.

عناصر التصور المقترح

قدم الباحث تصوراً مقترحاً لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية 2030، مبنياً على أدبيات الدراسة، بالإضافة إلى نتائج الدراسة النظرية والميدانية، وهذا التصور المقترح يركز على آليات تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص بما يصب في صالح التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق رؤية 2030 للمملكة وجسر الهوة بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص.

إن تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية مسؤولية جماعية وجهود متكاملة، وفيما يلي خطوات الوصول إلى العلاقة النموذجية إجرائياً:

أولاً: توفير قاعدة بيانات:

وتنقسم البيانات إلى قسمين:

1- البيانات المرتبطة بالجامعات وتشمل ما يلي:

• التخصصات الأكاديمية.

- بناء منظومة فكرية فلسفية توجه الجامعات السعودية لتعزيز علاقاتها التبادلية مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية 2030.

- تحديد آليات تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية 2030.

- تفعيل بعض الحلول للمشكلات التي كشف عنها الجانب الميداني للدراسة.

- تحقيق التكامل بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- تعزيز المركز التنافسي للجامعات السعودية ومراكزها للتطورات الحديثة من خلال تعزيز علاقاتها مع مؤسسات القطاع الخاص في ضوء رؤية 2030.

الجهات المستفيدة من التصور المقترح

وزارة التعليم – جامعات المملكة العربية السعودية – وزارة المالية - وزارة الاقتصاد والتخطيط – مؤسسات القطاع الخاص المحلية والأجنبية – وزارة الخدمة المدنية- مؤسسات المجتمع المدني.

المنطلقات النظرية التي اعتمدها الباحث في تحديد آليات التصور المقترح - رؤية المملكة 2030، وبرنامج التحول الوطني 2020. وما ينبثق عنهما من اهتمام بتحسين جودة التعليم الجامعي وضرورة مواءمته لمتطلبات سوق العمل.

- نتائج البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، والتي أكدت على دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية وضرورة تعزيز علاقة شراكة مجتمعية فعالة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

- نتائج الدراسة الميدانية الحالية، والتي أظهرت ضرورة تنسيق الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص لمراجعة المناهج الدراسية بناء على احتياجات سوق العمل، ووجود أعضاء من القطاع الخاص في مجلس أمناء الجامعة، والسماح لمؤسسات القطاع الخاص بالاستفادة من الورش والمختبرات التابعة للجامعات، وقيام الجامعات بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشاكل مؤسسات القطاع الخاص وتسويقها.

- التوجهات العليا لقادة المملكة بالاهتمام بالتعليم العالي النوعي لكونه المدخل الحقيقي للنهضة الاقتصادية.

- وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، والتي نصت في الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم على ربط التربية والتعليم في جميع مراحل خطة التنمية العامة للدولة، ونصت في أهداف التعليم العالي على القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم.

- الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة (أفاق) 1450 هـ -2029م، حيث خصص برنامج للشراكة مع قطاع الصناعة والأعمال، قائم على التواصل والتعاون المتبادل بين الجامعات وقطاع الصناعة والأعمال، ويقدم هذا البرنامج إطاراً عاماً للتواصل بين الجامعات وقطاع الصناعة والأعمال في مجالات البحث والتطوير والموارد البشرية، كما يتضمن البرنامج إنشاء مكاتب ارتباط بين الجامعات لتنسيق النشاطات المشتركة مع قطاع الصناعة والأعمال.

- خطة التنمية العاشرة 1437- 1441 هـ وما تضمنته في هدفها الثاني والعشرين (تحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المملكة) حيث ورد في سياسات

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية - حمد الحواس

- مجالات الاستشارات العلمية.
 - المجالات البحثية.
 - مهارات الخريجين.
 - مجالات التدريب المستمر.
 - خدمات المختبرات والورش الجامعية.
 - الجمعيات العلمية التابعة للجامعات.
 - ويتحقق ذلك إجرائياً من خلال المؤشرات التالية:
 - مؤشرات مرتبطة بدور الجامعات السعودية وهي:
 - تكوين لجنة وطنية تضم خبراء من أساتذة التربية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وأساتذة القانون لدراسة كيفية تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى المملكة العربية السعودية ووضع أساليب مناسبة للممارسة المهنية الاحترافية بالإضافة إلى السياسات والاجراءات اللازمة لمواجهة معوقات تحقيق تلك العلاقة.
 - تمويل وتشجيع البحوث التي تتناول آليات تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص بما يصب في صالح التنمية الاقتصادية للمملكة وتحقيق رؤية 2030 وجسر الهوة بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص.
 - تعزيز دور مجلس الأمناء.
 - ربط البرامج بسوق العمل.
 - إعداد دراسات استشرافية لدراسة المتغيرات الاقتصادية.
 - وجود هيئات مستقلة لتقويم أداء المخرجات وتطالب الجامعات بفتح تخصصات جديدة أو دمج تخصصات معينة.
 - مؤشرات مرتبطة بالجهات التشريعية بالمملكة:
 - إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لتحقيق تلك العلاقة التبادلية بما يضمن تحقيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في ارتباطه بالجامعات السعودية.
 - الاستئارة برؤية المملكة 2030، وبرنامج التحول الوطني 2020. وما ينبثق عنهما من اهتمام بتحسين جودة التعليم الجامعي وضرورة مواءمته لمتطلبات سوق العمل والخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة (أفاق) 1450هـ- 2029م.
 - مؤشرات تخطيطية مرتبطة بدور وسائل الاعلام:
 - قيام وسائل الإعلام بحملة إعلامية مكثفة للتركيز على تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030م.
 - توفير البرامج الإعلامية المناسبة بأهمية تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص.
 - 2- البيانات المرتبطة بمؤسسات القطاع الخاص وتشمل ما يلي:
 - مجالات التدريب الذي يمكن أن تقدمها المؤسسة لطلاب الجامعات.
 - احتياجات المؤسسة من التدريب والتأهيل.
 - المهارات المطلوبة للوظائف داخل المؤسسة لتأدية العمل.
 - المجالات البحثية التي تخدم المؤسسة.
 - الأنشطة التي يمكن أن تمويلها المؤسسة.
 - احتياجات المؤسسة من الاستشارات.
- ثانياً: إعادة صياغة المناهج الدراسية بالشراكة مع القطاع الخاص ويمكن تحقيق ذلك إجرائياً من خلال:
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في صياغة المناهج الدراسية.
 - إشراك أعضاء من مؤسسات القطاع الخاص في لجان إعادة صياغة المناهج.
 - أن تشمل هذه المناهج على المعارف والمهارات اللازمة والمتوافقة مع احتياجات القطاع الخاص.
 - مرونة هذه المناهج لتسهيل عملية التطوير بشكل مستمر بما يتناسب مع التطورات التقنية في مؤسسات القطاع الخاص.
 - ربط مشاريع تخرج الطلاب بمشكلات مؤسسات القطاع الخاص.
- ثالثاً: التدريب والتأهيل المستمر بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص:
- التدريب للطلاب في مؤسسات القطاع الخاص يجب أن يكون جزءاً من متطلبات التخرج، وكذلك لأعضاء هيئة التدريس للاطلاع على المستجدات الطارئة في مؤسسات القطاع الخاص. ويكون أيضاً بإقامة دورات تدريبية لمنسوبي القطاع الخاص في الجامعات وإعادة تأهيلهم في مجالات جديدة، تخدم التوجهات الجديدة لرؤية الدولة وبما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ويمكن تحقيق ذلك إجرائياً من خلال ما يلي:
- التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في كيفية تفعيل التعاون المشترك في مجال التدريب والتعليم المستمر بين الطرفين.
 - وضع الخطط التدريبية التي تضعها لجان مشتركة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، توضح فيها تفاصيل التدريب المتبادل، وتؤدي إلى الوصول للهدف المنشود من التدريب.
 - إرسال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات إلى مؤسسات القطاع الخاص لقضاء سنوات التفرغ وذلك لدراسة مشاكل المؤسسات والاستفادة من المستجدات التقنية.
 - استقبال بعض الخبراء من مؤسسات القطاع الخاص لإلقاء محاضرات في الجامعات في جوانب عملية أو لتثقيف الطلاب حول ما يتطلبه سوق العمل.
- رابعاً: تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص:
- ويتحقق ذلك إجرائياً من خلال ما يلي:
- التوسع في الكراسي البحثية الممولة من مؤسسات القطاع الخاص في الجامعات مع التركيز على البحوث العلمية ذات الطابع الابتكاري التي يكون لها مردود إيجابي على التنمية الاقتصادية.
 - العقود البحثية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
 - خلق مناخ ملائم للشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من خلال إنشاء حدائق البحوث والتقنية والحاضنات ومراكز الابتكار والتميز.
 - انشاء صندوق خاص للأبحاث الجامعية تمويله مؤسسات القطاع الخاص.
- مراحل تنفيذ التصور المقترح
- المرحلة الأولى: التهيئة لتطبيق التصور المقترح:
- تعد هذه المرحلة ضرورية ومهمة لكونها تمهد لتطبيق التصور المقترح، ويمكن أن نوجز خطوات تحقيقها إجرائياً فيما يلي:
- نشر ثقافة تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص بين منسوبي الجامعات ومسؤولي القطاع الخاص، مع توضيح فوائد هذه العلاقة على التنمية الاقتصادية.

4- اتخاذ الإجراءات والتدابير التصحيحية اللازمة للتغلب على المعوقات ومعالجة المشكلات التي اكتشفت في الخطوة السابقة.
الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح :
أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح ما يلي:
- صعوبة إصدار لوائح وقوانين تنظم العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
- نقص الدعم المالي الكافي للبدء بتطبيق التصور المقترح.
- عدم قناعة مؤسسات القطاع الخاص بجدوى تطبيق التصور المقترح.
- نقص الوعي بالفوائد المتحققة بتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
- اعتماد مؤسسات القطاع الخاص على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكلها.
- قلة الاهتمام ببرامج المتابعة والرقابة والتقييم لتنفيذ التصور المقترح ومراجعتة بشكل مستمر.
- إقناع الإدارة العليا بجدوى تطبيق التصور المقترح.
- عدم وجود سياسات مقرة تشجع الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص على إقامة علاقات تبادلية قوية.

سبل التغلب على المعوقات

للتغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح نتبع ما يلي:
- العمل على إقناع الجهات ذات الاختصاص على إعطاء الجامعات السعودية المزيد من الاستقلالية لإصدار ما تراه مناسب من اللوائح التي تشجع على بناء علاقة تبادلية مع مؤسسات القطاع الخاص تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية وفق رؤية 2030.
- توفير الدعم المالي المناسب للهيئة والإعداد لتطبيق التصور المقترح بشكل مناسب.

- القيام بحملة توعية مكثفة في مؤسسات القطاع الخاص قبل تطبيق التصور المقترح حول أهمية العلاقة التبادلية بين الطرفين وتوضيح الفوائد التي ستعود على الطرفين وعلى الاقتصاد الوطني.
- الهيئة الجيدة لمنسوبي الجامعات وإقامة حلقات نقاش تثقيفية عن مزايا تطبيق التصور المقترح في بناء علاقة تبادلية مع مؤسسات القطاع الخاص ومدى فائدتها على مستوى الجامعات بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.
- إقناع الإدارة العليا المسؤولة عن التعليم العالي بتبني تطبيق التصور المقترح وتوضيح أهميته في دعم التنمية الاقتصادية.

7. التوصيات

1- التنسيق الجامعة مع مؤسسات القطاع الخاص لمراجعة المناهج الدراسية بناء على احتياجات سوق العمل.
2- إشراك أعضاء من القطاع الخاص في مجلس أمناء الجامعة.
3- السماح لمؤسسات القطاع الخاص بالاستفادة من الورش والمختبرات التابعة للجامعات.
4- قيام الجامعات بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشاكل مؤسسات القطاع الخاص وتسويقها
5- استحداث مراكز لتسويق الخدمات الجامعية في الجامعات لمؤسسات القطاع الخاص.

- العمل على استكمال إصدار اللوائح والقوانين التي تنظم العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
- التطبيق على عدد محدود جدا من الجامعات.
- التعريف برؤية المملكة 2030 وتوضيح أهم ما ورد فيها فيما يخص التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.
- العمل على تطوير الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعات وفي مؤسسات القطاع الخاص بما يعزز من العلاقة التبادلية بين الطرفين والتي تصب في خدمة التنمية الاقتصادية.
- عقد الندوات والمؤتمرات والورش المشتركة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، والتي يتم من خلالها إلقاء الضوء على أهمية العلاقة التبادلية بين الطرفين وسبل تعزيزها وتوضيح دور هذه العلاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية وفق رؤية 2030.
- عقد لقاءات دورية بين قادة الجامعات ورجال الأعمال ومسؤولي مؤسسات القطاع الخاص، لمناقشة الأدوار المشتركة للطرفين التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المرحلة الثانية: الإعداد لتطبيق التصور المقترح :

في هذه المرحلة يتم إعداد التجهيزات لبدء تطبيق التصور المقترح ويمكن أن نوجز خطوات تحقيق هذه المرحلة إجرائيا في ما يلي:
- إنشاء وحدة إدارية داخل الجامعة يسند إليها مهام التواصل والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.
- تشكيل لجان وفرق عمل مختلفة داخل الوحدة الإدارية تسند لها مهام إعداد تقارير عن إمكانيات الجامعة المختلفة والتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص، وتحديد الفوائد الاقتصادية التي سيتم تحقيقها من العلاقة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص.

- عقد دورات تدريبية للفرق واللجان التي سيسند إليها إنجاز المهام.
- إنتاج برامج إعلامية لتعريف مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانيات المادية والبشرية والبحثية التي تمتلكها الجامعة، وما يمكن أن تسهم به إقامة علاقة شراكة مع مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: تطبيق التصور المقترح:

- اشتقاق الأهداف قصيرة الأجل لتحويل الأهداف العامة إلى واقع عملي.
- وضع البرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق الأهداف.
- وضع الموازنات المالية المطلوبة لتحقيق الأهداف.
- تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف.

المرحلة الرابعة: المتابعة والتقييم

والمقصود من هذه المرحلة مراقبة ومتابعة الأداء في جميع مراحل تطبيق التصور المقترح، والوقوف على السلبيات واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها. وتتضمن هذه المرحلة الخطوات الأربعة التالية:

1- وضع المعايير التي يمكن على أساسها قياس كفاءة وفعالية الأداء، وهذه المعايير تعبر عن مستويات الأداء المرغوبة وهي مشتقة من الأهداف.
2- قياس الأداء الفعلي في ضوء المعايير المحددة سلفاً.
3- مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري وتحديد وتقدير الانحرافات. ومما لا شك فيه أن هذه الانحرافات ليست سوى أعراض تدل على وجود معوقات ومشاكل، لذا فإنه لا بد من القيام بتحليل إضافي ومكثف لتحديد هذه المعوقات والمشاكل.

تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية حمد الحواس

المراجع

أ. المراجع العربية:

- [16] الداود، عبد المحسن سعد. (2017م). مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة 2030، مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030، جامعة القصيم، القصيم، 11-12 يناير، 2017م.
- [17] بتلا، أحمد الحميدي. (2015م). تحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- [18] مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض. (2010م). تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة تطوير، الرياض، مركز مراس للاستشارات الإدارية.
- [19] بخاري، عصام. (2009). عوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية. دراسة مقدمة إلى المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 23-25 مايو 2009.
- [20] الزهراني، عبد الواحد بن سعود. (1431هـ). ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي: الواقع، والأسباب، الآثار، والحلول. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- [21] الأحمد، هند محمد. (2015م). تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية، (4)، 429-514.
- [22] الشثري، عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز. (1436هـ). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (34)، 79-17.
- [23] مراد، سامي. (2016). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية. ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 22-24 نوفمبر، الرياض، 1-40.
- [24] بومدين، عربي. (2016م). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، 7، 247-267.
- [25] العتيبي، منصور بن نايف. (2015م). مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، مجلة جامعة القصيم للعلوم التربوية والنفسية، (3)، 153-200.
- [11] Hughes, Alan. (2006). " University-Industry Linkages And Uk Science And Innovation Policy" Working Paper No. 326. University Of Cambridge, Centre For Business Research.
- [26] Sugandhavanija, P., Sukchai, S., Ketjoy, N., & Klongboonjit, S. (2011). Determination of effective university–industry joint research for photovoltaic technology transfer (UIJRPTT) in Thailand. Renewable Energy, 36(2), 600-607.
- [27] Salleh. M. s. & Omar. M. Z (2012). University-Industry Collaboration Models in Malaysia. 6th International Forum on
- [1] الجديبة، فوزي سعيد. (2010م). دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة الأزهر بغزة، 12(1)، 239-266.
- [2] آل سالم، علي بن يحيى. (1438هـ). تطوير معايير مقترحة لاستقطاب وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. ورقة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم، القصيم، 6-7 ربيع الأول.
- [3] الزويد، محمد بن سعود بن عبد العزيز. (2017م). دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- [4] المخلافي، عبد الملك بن طاهر. (1438هـ- ربيع الأول). التعليم الحكومي لريادة الأعمال ودوره في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، دراسة استطلاعية على الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. دراسة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم، القصيم، 13-14 ربيع الآخر، 1438هـ.
- [5] الفلاح، عبد الرحمن محمد. (1437هـ). الاستثمارات المستقبلية للتعليم عن بعد في الجامعات السعودية: استراتيجيات مقترحة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- [6] المملكة العربية السعودية (2016) وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- [7] الربيعي، محمد. (2004م). الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- [8] عماوي، ختام عارف حسن. (2010م). دور الزكاة في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- [9] الرئيس، محمد نضال. (2006م). دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق 24-26 مايو.
- [10] التركي، يوسف بن عبد العزيز وأبو العلا، سعيد محمد. (2009م). آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير، جامعة الملك عبد العزيز – عمادة البحث العلمي. المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 23-25 مايو.
- [12] جلال، شوقي. (2008م). المجتمع المدني وثقافة الإصلاح- رؤية نقدية للفكر العربي، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
- [13] القوس، سعود سهل. (2014م). دور الكليات الجامعية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بمحافظة عفيف، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، 1(1)، 47-107.
- [14] مدكور، علي أحمد. (1999م). رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- [15] ديلور، جاك وآخرون. (1996م). التعليم ذلك الكنز الكامن. تقرير اللجن الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرون، تعريب جابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، القاهرة.

[29] Mirabent, J. L. S. & Riberio-Soriano, D. E. (2014). University-industry partnerships for the provision of R&d Services. Journal of business research, 68(7), 1407-1413.

Engineering Education (IFEE 2012). Social and Behavioral Sciences. Vol. 102, PP. 654-664.

[28] Fiaz, M. (2013). An empirical study of university-industry R&D collaboration in china: Implications for technology in society. Technology in Society, 35 (3), 191-202.

A PROPOSED VISION TO STRENGTHEN THE RECIPROCAL RELATIONSHIP BETWEEN SAUDI UNIVERSITIES AND THE PRIVATE SECTOR TO ACHIEVE ECONOMIC DEVELOPMENT IN LIGHT OF THE KINGDOM'S VISION 2030

HAMAD BIN KHALID BIN HAMAD AL-HAWAS*

ABSTRACT *The study aimed to know the reality of the relationship between Saudi universities and the private sector to achieve economic development in the light of the Kingdom's vision for the Kingdom 2030, and then to develop a proposed vision to enhance the mutual relationship between Saudi universities and the private sector to achieve economic development in the light of the Kingdom's 2030 vision, and to achieve the goal of the study, the researcher used the descriptive survey approach, The study sample consisted of two categories, the first: all leaders in four universities, who are university agents, college deans, faculty agents, department heads, and managers in partnership and entrepreneurial offices, and they are (801). The second: A percentage of the leaders in the largest private sector companies in the Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Telecom Company, Saudi Basic Industries Corporation (SABIC), Al-Rajhi Bank, and Saudi Electricity Company (121) individuals. The researcher used the questionnaire as a study tool, and the results of the study showed the necessity of coordinating the university with private sector institutions to review the curricula based on the needs of the labor market, the presence of members from the private sector in the university's Board of Trustees, and allowing private sector institutions to benefit from the workshops and laboratories of universities, and that universities conduct Applied research that addresses the problems of private sector institutions and their marketing. The study also came out with a suggested vision to enhance the reciprocal relationship between Saudi universities and the private sector to achieve economic development in light of the Kingdom's 2030 vision.*

KEYWORDS: *Universities - Private Sector - Kingdom Vision 2030*

* Department of Educational Administration, King Saud University